

يسرنا أن نفتح هذه الزاوية في ملحق التوعية القضائية لاستعراض ما تقوم به الإدارة العامة لتقنية المعلومات من تحديثات تطويرية تقنية لأعمال وزارة العدل والإدارات التابعة لها والأنظمة الشاملة الأخرى في أعمال المحاكم وكتابات العدل

خدمات التقنية الرقمية

المؤشرات الإلكترونية لقياس الأداء في المحاكم

هي خدمات إلكترونية تتيح لمستخدمي بوابة الوزارة الإلكترونية الإطلاع على رسومات وأشكال بيانية تفاعلية تعكس حجم القضايا بأنواعها المختلفة وعددها في جميع المحاكم، وهذه المؤشرات توضح أنواع القضايا الدائرة في المحاكم مجسدة بذلك «مبدأ الشفافية» حيث يستطيع المتصفح لبوابة الوزارة الإلكترونية باستعراض عدد القضايا التي وردت إلى محكمة في سنة معينة إضافة إلى مقارنة عامة بين جميع المحاكم تبين نسب وأعداد القضايا التي وردت إليها خلال فترة زمنية محددة.

ويبلغ عدد هذه المؤشرات (٥٢) مؤشراً موزعة على ثلاث أنواع رئيسية (المحاكم، القضايا، المناطق) ويتم تحديثها يومياً، تقدم وصفاً دقيقاً لواقع المحاكم والقضايا بشكل واضح وتسمح بالمقارنات الموثوقة بين القضايا في المحاكم والمدن والمناطق بصفة شهرية وسنوية كما أنها تتميز بالسهولة في التعامل والتفاعل المباشر مع المتصفح لنشر الوعي والثقافة العدلية بين أفراد المجتمع.

كما يوجد من المؤشرات الخاصة عدد (١٨٢) مؤشراً يتم منح صلاحيات باسم مستخدم وكلمة سر لذوي الاختصاص من الجهات الحكومية والمؤسسات البحثية للإطلاع عليها.

ماجد العدوان

مدير مشروع خادم الحرمين

الشريفيين لتطوير مرفق القضاء



مركز المعلومات في وزارة العدل



يعد مركز المعلومات القلب النابض لجميع الخدمات التقنية للوزارة والجهات التابعة لها، وحرصاً من الوزارة على تقديم الخدمات للمواطنين بشكل مركزي وبموثوقية عالية الجودة تم تصميم المركز وفق معايير دولية تتيح توفير سلامة وسرية أمن المعلومات والبيانات ليُطابق البنية التحتية لمراكز المعلومات العالمية ويمتلك الجاهزية اللازمة لاعتماده في التصنيف العالمي (TIER3). وترتب على إنشاء مركز المعلومات ربط وتشغيل عدد (٢٦٠) جهة تابعة للوزارة ومقرات كتاب العدل المكلفين ببعض الجهات الحكومية، حيث يتم تقديم الخدمات بشكل أسرع وأكثر مرونة من سابقه، وأصبح من السهل معالجة المعلومات والقضايا بشكل مركزي. فقد أتاحت خدمة الاتصالات (الهاتف الشبكي وصلات اجتماعات الفيديو الشبكية) للقضاة تبادل الخبرات والتشاور مع بعضهم البعض، وتقديم التدريب للموظفين بأقل التكاليف وأكثر فعالية. ويعتبر مركز المعلومات بوابة لتزويد الوزارة والفروع وجميع المحاكم وكتابات العدل بالخدمات الإلكترونية (الإنترنت، الإنترنت، البريد الإلكتروني، الهاتف الشبكي).

الخوادم الرئيسية بمركز المعلومات



يضم المركز أكثر من (٨٠) خادماً رئيسياً ذو مواصفات عالية من حيث المعالجات والذاكرة تم تركيبها ضمن بيئة السحابة الإلكترونية (Cloud Computing). كل ذلك لتوفير بيئة عمل مستقرة في حال تعطل أحد الخوادم بحيث يتم نقل المستخدمين إلى خوادم أخرى بشكل آلي دون توقف العمل.

وتم إضافة خاصية توزيع الأحمال (Load Balance) لضمان عدم فقد البيانات مع زيادة عدد المستخدمين، وتفعيل خدمة التقنية الافتراضية (Virtualization) التي تتيح توفير الموارد وإعادة النظام إلى التشغيل بشكل أسرع، والتحكم المباشر بمواصفات الأنظمة، وتزيل

أخرى لتشغيل نظام أو خدمة معينة. وتوفر هذه التقنية كذلك مراقبة جميع أنظمة التشغيل بمركز المعلومات واكتشاف الأعطال وحلها بشكل سريع.

العشوائية في استغلال الموارد مثل: المعالجات والذاكرة. وتساعد هذه التقنية أيضاً على مشاركة موارد الأجهزة الرئيسية (Servers) مما يقلل من تكلفة توفير موارد

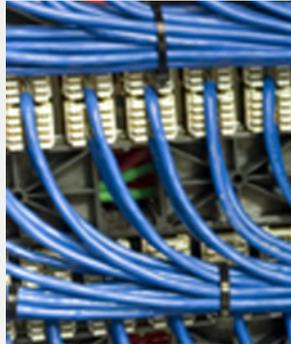
التحكم في تناقل البيانات الرقمية

على تنفيذ قفزات نوعية متقدمة في مجال تقنية المعلومات والاتصالات ولأهميتها في المجالات والخدمات المقدمة للمواطنين، وسعت الوزارة ممثلة بالإدارة العامة لتقنية المعلومات إلى استخدام أحدث وسائل التكنولوجيا مع إعادة هندسة إجراءات المحاكم وكتابات العدل.

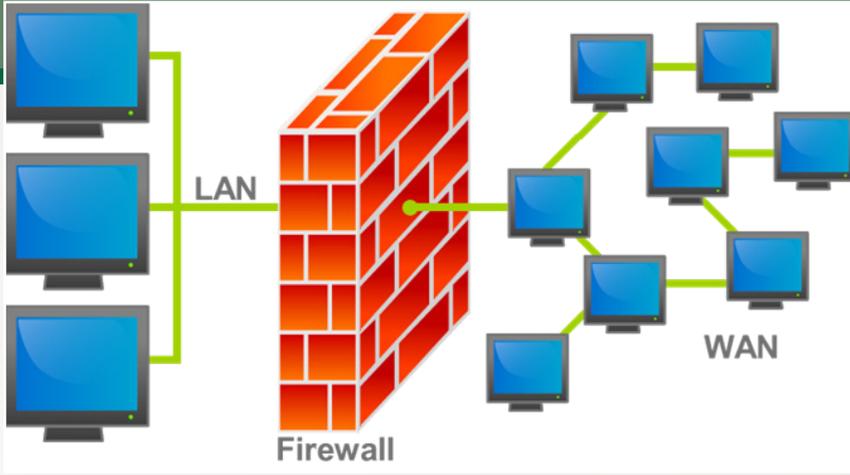
وكخطوة أولية شرعت الوزارة في إنشاء مركز معلومات يتيح لها تقديم خدماتها الحالية والمستقبلية بأحدث وأفضل ما توصلت إليه تقنية المعلومات لخدمة الوزارة والجهات التابعة لها، كما بادرت بتحقيق إنجازات عديدة متنوعة ومتقدمة في جميع النواحي التقنية.

الرقمية بات من أبرز التحديات الرئيسية في الوقت الراهن، وكنتيجه لذلك كان البحث عن طريقة آمنة تتم من خلالها تبادل البيانات ومعالجتها وتخزينها من أولويات الوزارة.

وفي ضوء تلك الأهمية لتداول البيانات وتأمينها، حرصت الوزارة



استكمالاً لتنفيذ خطط الوزارة الهادفة إلى الارتقاء بمستوى أداء الجهاز القضائي وخدمات المحاكم وكتابات العدل وبهدف تسريع إجراءات التقاضي، وتوفيراً للوقت والجهد على جميع الأطراف الذي من شأنه رفع الكفاءة والفاعلية والتسهيل على المواطنين والمحامين وكافة أطراف عملية التقاضي، خطت الوزارة خطوات حثيئة في تنفيذ ما يخصها من مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء، وذلك بإدخال التقنية الحديثة في جميع مراقفها، باعتبار أن التقنية من أكثر الوسائل فعالية لتطوير مراقف الوزارة والرقمي بخدماتها. غير أن التحكم في تناقل البيانات



نظام حماية أمن المعلومات

لمعالجة البيانات، بالإضافة إلى حماية سرية المعلومات أثناء الإرسال والتخزين باستخدام أنظمة التشفير. وتوفير تقنيات الشبكة الموزعة بالمكاتب خاصية أمن البيانات المتضمنة داخل الأجهزة، بالإضافة إلى برنامج مرخص رسمياً ومحدث لحماية أجهزة المستخدمين من الفيروسات. ولزيد من الحماية للبيانات، تم تجهيز الجدران النارية (Firewalls) لتقوم بتوفير درجة عالية من الأمان والحفاظ على استمرارية العمل؛ وذلك بهدف خلق محيط واقى حول مركز المعلومات لحماية مخصصة للويب والبريد الإلكتروني، ومنع الهجمات القادمة من الشبكة العالمية، كما تم إعداد نظام لمنع الاختراق (IPS).

نظراً لحساسية تداول البيانات وحفظها، قامت الوزارة بتوظيف عدد من التقنيات الحديثة لحماية البيانات من أي عمليات وصول مشبوهة عبر كافة المستويات (تطبيقات - قواعد بيانات - شبكة - بوابة إلكترونية - وغيرها)، بحيث تضمن الوزارة عدم إمكانية الوصول للبيانات إلا بشكل آمن وموثوق؛ وذلك لضمان المحافظة على البيانات من التعديلات والتغيرات وحمايتها من التدمير لتبقى صحيحة ودقيقة.

وبالإضافة إلى ذلك، تم توفير أجهزة تقوم بتسجيل الأحداث والتغيرات التي تتم على أجهزة الشبكة والأنظمة والتطبيقات بشكل يومي، فقد قامت الإدارة العامة لتقنية المعلومات بوضع آليات وإجراءات

وزارة العدل تمكّن القضاة من متابعة قضاياهم إلكترونياً



أكدت (وزارة العدل) على أنه تم تمكين القضاة في عدد من المحاكم بمتابعة قضاياهم إلكترونياً، بحيث يدخل القاضي على موقع الوزارة - في أي مكان - ويدخل معرفه، ثم يتسنى له العمل على البرنامج القضائي مثلما يعمل في مكتبه بالمحكمة، الأمر الذي لقي قبول أصحاب الفضيلة القضاة؛ مما رفع من إنتاجيتهم في إنجاز القضايا نظير الاستفادة من التقنية.

